



## أكاديميون لـ «الميثاق»:

# الانتقال إلى نظام الأقاليم خطوة لترسيخ الوحدة اليمنية

## 90% من ميزانية الأقاليم ستغطيها الدولة المركزية



النظام الاتحادي عالمياً:

من جانبه يرى الدكتور عبدالله معمر أن نظام الأقاليم معروف فأكثر من ثلث دول العالم تحكم وفق النظام الاتحادي.. أضاف إلى ذلك أن هذه الدول يمثل سكانها حوالي 40% من سكان العالم ويخضعون لنظام الأقاليم كونها تحقق المواطنة المتساوية.

وأضاف: وفيما يتعلق بقدرية اليمن على تغطية نفقات هذه الأقاليم فإن ميزانية الجمهورية اليمنية حوالي ثلاثة عشر مليار دولار ونصف.. وهناك مثل هذا الرقم غير معلن ويذهب إلى جيوب المفسدين.. لذا اعتقد أن اليمن قادرة على تغطية نفقات الدولة الاتحادية.. كما أن توزيع الأقاليم لا يعني توزيعاً للثروة إطلاقاً، وبالتالي لا يشترط أن يكون مع كل إقليم منفذ بحري وموارد طبيعية لأن الموارد السيادية دائماً تكون بيد الدولة الاتحادية وكذلك المواقف السيادية المتمثلة بالحدود والخارجية والدفاع، كل هذه تكون بيد الدولة الاتحادية وبالتالي هي من يجمع ما يزيد عن دخل الأقاليم وتعيد توزيعه على الأقاليم..

وقد تغطي الدولة الاتحادية 90% أو أكثر من ميزانية الأقاليم كون بعض الأقاليم ليس لديها موارد وبالتالي فإن 90% من ميزانية الأقاليم تغطيها الدولة الاتحادية والدستور هو من سيحدد النسبة التي يحصل عليها كل إقليم من موارده المحلية وليس هناك نسبة محددة في كل الدول الاتحادية لأن كل دولة تحدد وفق مصالحها وهذه هي الميزة أن النظام الاتحادي في العالم كله لا تتشابه دولتان مع بعض وإنما هناك مساحة وتترك للظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد من البلدان.

أقرت لجنة الأقاليم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم في دولة اتحادية.. تباينت الآراء حول هذا القرار بين مؤيد ومعارض غير أنه لا مخرج أمام الجميع إلا السير بهذا الخيار الذي لا مفر لنا منه.. وليس المطلوب اليوم مناقشة هذه القضية وإنما كيف يمكن أن يتحول هذا النظام إلى محطة انطلاقاً لنهضة وتطور اليمن.. «الميثاق» طرحت هذا الموضوع على عدد من الأكاديميين وخرجنا بالحصيلة التالية:

استطلاع/ فيصل الحزمي

## «6» أقاليم ستحل مشكلة المركزية

أما الدكتورة الخنساء عبدالرحمن أنور فقد قالت: بعد اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وخروجه بوثيقة مخرجات الحوار التي تحدثت عن شكل الدولة والنظام السياسي ولم تتطرق لعدد الأقاليم وذلك لوجود خلافات في فريق القضية الجنوبية ولتجاوز هذا الخلاف فوض أعضاء مؤتمر الحوار رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة الأقاليم.

وبدورها استمعت لخبراء اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين وخرجت برؤية واضحة تتناسب مع الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي ومراعاة توزيع الموارد الطبيعية الموجودة في هذه الأقاليم، وقد أعلنت قرارها.

وأضافت: صحيح بعض الأقاليم ليس لديها موارد طبيعية مثل النفط والغاز ولكن لديها ما هو أهم من الموارد الطبيعية التي تنضب وتنتهي، فهي تمتلك موارد بشرية وهي أهم مورد يمكن أن يعول عليه إذا تم تأهيله بالإضافة إلى الموارد السياحية فاليمين بمختلف محافظاتها تتمتع ببيئة جذابة وتنوع مناخي إذا تم الاهتمام به سيكون رافداً قوياً للإقليم، لذا يجب ألا نعتمد على الموارد الطبيعية فقط.

وحول عدد الأقاليم قالت الدكتورة الخنساء: إنه يجب أن نبعد عن سياسة الكم ونتجه نحو سياسة الكيف ونركز على شكل الأقاليم وخصوصيات كل إقليم ومسئوليته وكيف يتم توزيع الموارد والسلطات بين الأقاليم.. مؤكدة أن قرار تقسيم اليمن إدارياً إلى 6 أقاليم سيحل مشكلة المركزية التي عانى منها اليمنيون طويلاً.



د. الخنساء

## لا يجب ان نستقوي بالخارج

والتنمية فإن السياسة تصبح عرضة للانكسارات والخفاقات المستمرة، وهو ما يجب التنبيه إليه من الآن من خلال وضع خطة أو خارطة طريق توصلنا للهدف بأيسر وأقصر واسرع الطرق..

وأضاف: يجب أن نعتمد على الجهود الذاتية قبل كل شيء، فالدعم والمساندة الدولية عامل مساعد فقط، ومن غير المنطقي التعويل على البعد الخارجي في حل مشاكلنا أو الاستقواء به على بعضنا.. نقول ذلك على خلفية أن الانتقال إلى نظام الأقاليم بحاجة إلى مجهود وإمكانات كبيرة وليس مجرد آمانيات، والطريق لن تكون معبدة أو مفروشة بالورود كما يعتقد البعض أنه ويجرة قلم ستصبح اليمن من الدول المتقدمة، كما أن العملية ليست مستحيلة إذا ما توافرت الإرادة وصدقت واخلفت النوايا.



د. محمود البكري

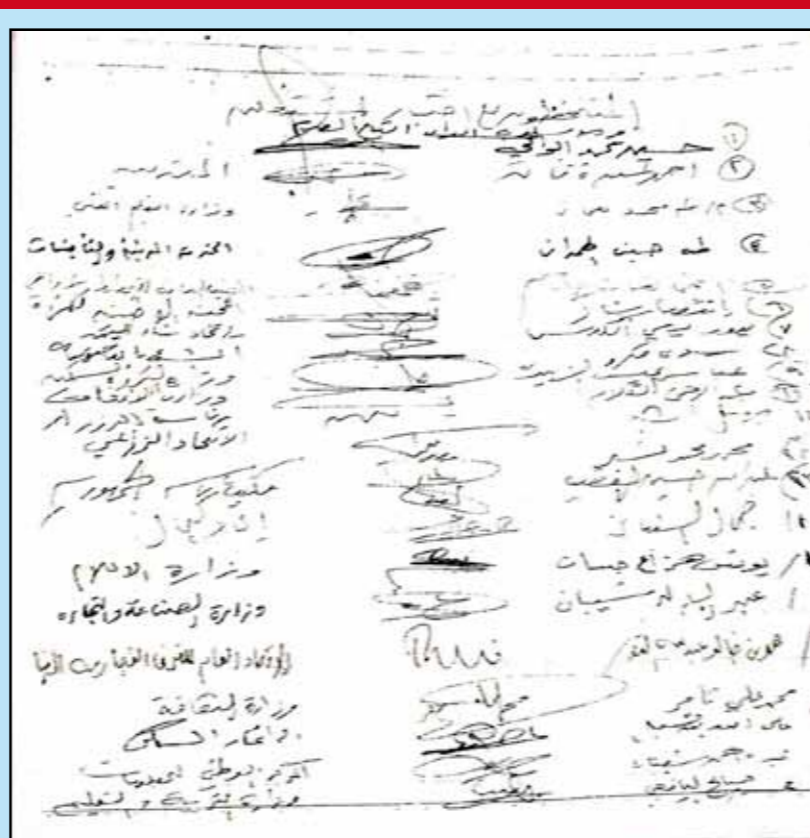
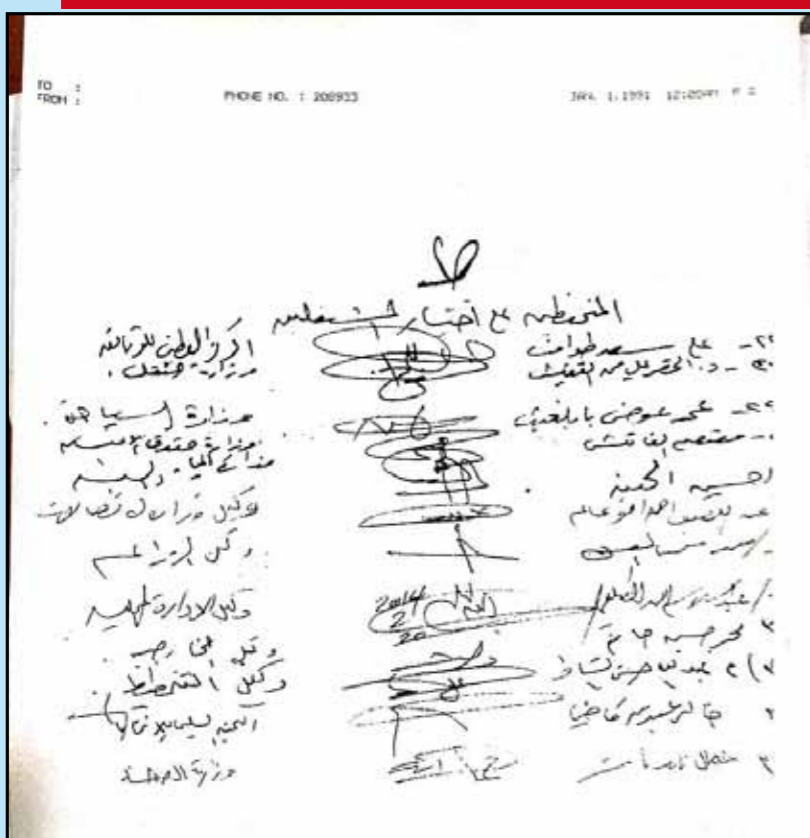
في البداية تحدث الدكتور محمود البكري قائلاً:

اعتقد أن الهدف العام الذي يجب أن نتفق عليه والذي بالتأكيد قد اتفق عليه المتحاورون في مؤتمر الحوار الوطني هو أن يكون الانتقال نحو نظام الأقاليم خطوة معززة للوحدة الوطنية في إطار الوحدة اليمنية وليس خطوة ارتدادية عن الوحدة اليمنية لرضا النزوات ووزعات سياسية صرفة ومجردة لهذا الطرف أو ذاك.. نريد أن نرى واقعاً جديداً تسخر فيه السياسة لخدمة التنمية وليس العكس باعتبار أن السياسة أصبحت تعني - وبالمعايير العالمية - اقتصاداً مكثفاً.

ولذلك مطلوب أن تتجه الجهود نحو جعل نظام الأقاليم محطة تحول نحو تحقيق التنمية الشاملة وهو ما يحتاجه الوطن والمواطن.. وما لم يتحقق هذا الترابط العضوي بين السياسة

## «الميثاق» تنشر توقيعات 40 عضواً في اللجنة العليا للتعديد يرفضون آلية رئيس جهاز الإحصاء

### (8000) اخواني في مهمة عد المساكن تحرم الشباب من المشاركة في التعديد



وجهاً معينة. وكذلك رفض الجهاز الاعلان عن يرغبون المشاركة في الصحف الرسمية لفتح باب التنافس لجميع أبناء الوطن، إضافة إلى حصر الاعلان على انفسهم والمقربين ومعاونيهم فقط وغير ذلك ..

واكدت المصادر ان هذه الاسباب وغيرها تثبت سوء النية المسبقة لدى رئيس الجهاز الاخواني عبر الدفع بعناصرهم بكشوفات أعدت في فروع حزب الاصلاح بالمحافظات وتم اغلاقها امام بقية أبناء الوطن..

الجدير بالذكر ان أعضاء اللجنة العليا للتعديد يمثلون وكلاء من مختلف الوزارات بينهم من الاشتراكي والمؤتمر والناصري وغيرهم .. قد وقعوا بالمحضر تحفظهم على هذه الاجراءات الحزبية التي هدفها مادي لصالح حزب الاصلاح على حساب المصلحة الوطنية من وراء التعديد والذي رصدت له مبالغ مالية باهظة مقارنة بموازنة تعديد 2004م علاوة على الصريفات والسفريات التي أصبحت داخلياً وخارجياً حصراً على عناصر الإخوان فقط..

رفض 40 عضواً من اجمالي 49 يشكلون قوام أعضاء اللجنة العليا للتعديد العام للمساكن والسكان والمنشآت مارس 2014م، مرحلة التقييم والحصص، الاجراءات التي اتبعها رئيس جهاز الإحصاء حسن ثابت فرحان ومنها حصر المهام الميدانية على أعضاء حزب الاصلاح فقط بعدد 7600 مشتغل وحرمان الشباب وابناء المحافظات من المشاركة في هذا العمل الوطني ..

وعلمت «الميثاق» من مصادر مطلعة في اللجنة العليا للتعديد ان ثلثي أعضاء اللجنة العليا 40 عضواً رفضوا في اجتماع الثلاثاء، رفضاً تاماً آلية اختيار المشتغلين وعددهم يفوق 8000 عضو لتنفيذ مرحلة العد للمنشآت التي تقدم بها رئيس الجهاز المركزي للإحصاء ووقعوا في المحضر تحفظهم على تلك الاجراءات الحزبية

واوضحت المصادر الاسباب ومنها عدم الشفافية والوضوح في آلية الاختيار للمشتغلين إضافة إلى وضع شروط تستهدف اشخاصاً